السياسات الاقتصادية في العراق ١٩٥٨ - ١٩٦٨

Economic policies in Iraq 1958-1968

الباحثة

سرى حسون داود

ماجستير تاريخ حديث ومعاصر

hasoonsura@gmail.com

الملخص

يحأول هذا البحث عرض السياسة الاقتصادية للعهد الجمهوري الأول الذي بدء مع قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الذي تحول فيه الاقتصاد العراقي من اقتصاد رأسمالي إلى اقتصاد اشتراكي وما رافق هذا التحول من متغيرات أثرت على نتائج هذا التحول ، فضلا عن التغيرات الجوهرية التي أسهمت في تنشيط هذا القطاع واستمرار بناء الأسس السليمة والذي كانت نتائج هذه السياسة خدمة الفرد العراقي وتطوير وضعة الاقتصادي في ظل سياسة تهدف إلى رفع المستوى المعيشي للفرد العراقي أضافة إلى تطوير البنى الاقتصادية ومؤسساتها.

Abstract

In my research, I deal with this economic treatments through three Iraqi ministries formed by Abdul Mohsen Al-Saadoun, Jafar Al-Askari and Yassin Al-Hashemi, which extends between 1922-1925, which laid the main foundations for the economic treatment of the country and drew up the method of dealing with the agricultural reality, irrigation and other economic activities inherited by the Iraqi government from the Ottoman era and the British occupation, which was characterized by stagnation, ineffectiveness, lack of production and poor treatments, in addition to the standard of living of the Iraqi individual, while the government took a new economic policy based on modern technical and practical methods.

المقدمة

عندما أعلنت الثورة في العراق لعام ١٩٥٨ اصدرت مجموعة من القوانين والاجراءات، كانت من ضمنها الاعلان عن سياسة فك الارتباط بالجنية الاسترليني وهو من ضمن برنامج سياسة اقتصادية هدفت من خلالها الخروج من الارتباطات بالشركات الاجنبية (فك التعبية الاقتصادية) للعراق مع البلدان الخارجية وتبني مذكرة التحول نحو الاقتصاد الوطني، فضلا عن التحول من الجانب الغربي إلى العسكري الغربي فتبنى وضع خطة اقتصادية مؤقتة للسير نحو برنامج اقتصادي ممنهج، إلا أن هذه الخطة على الرغب من تبنيها فأنها لم تسهم إلى حد كبير من البناء الاقتصادي ، أي بمعنى ان الخطة الطارئة للحكومة لم تشمل المرافق الحياتية الاخرى ولم تكن خطة هادفة مبنية على أطر المستقبل البعيد ولهذا استبدلت الخطة اقتصادية وهي ١٩٦١ - ١٩٦٥ .

إنَّ تبني مفكرة الحكومة الجديدة لسياسية اقتصادية وخارجية وبما أن العراق كان معتمدا على النفط في مذكرة اقتصادية في موارد العراق، فأن الحكومة الثورية حاولت بكل جهد في الدخول بصراع مرمر مع الشركات النفطية للحيلولة دون استغلال هذه الشركات، بيد أن هذه الشركات أيضًا لديها ردود فعل ليس في الجانب الاقتصادي وإنما على الجانب السياسي بفعل ارتباط هذه الشركات بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالحكومات العربية ، بيد ان هذا الصراع المرمر سرعان ما تدخلت فيه ظروف داخلية أدت إلى الإطاحة بحكومة ١٩٥٨، ومجيء حكومة عبد السلام محمد عارف، الذي استهل سلطته بتحويل النظام الاقتصادي إلى نظام اشتراكي ووضع خطة اقتصادية حسب منظور الاخصائيين انها من الناحية العلمية شاملة، حسب سياسة الخطة الاقتصادية الجديدة القائمة على العلاقة مع الدول الاشتراكية.

أما الفترة الزمنية للبحث ١٩٥٨-١٩٦٨ فأنها كانت من اهم الفترات التاريخية للعراق المعاصر وذلك لطبيعة الاحداث التي تداخلت في تلك الفترة التي اثرت بشكل مباشر وغير مباشر على السياسات العراقية لاسيما السياسة الاقتصادية بفعل الظروف والمتغيرات التي شهدتها المنطقة ولاسيما العراق في المجال النفطي ، فضلًا عن تغير السياسات الحكومات المتعاقبة من عام ١٩٥٨-١٩٦٨ والتي بات تسعى تارة إلى تطوير مناهج الاقتصاد العراقي سواء بإكمال المشاريع المبدوءة في عهد مجلس الأعمار أو المستحدثة أو استحداث خطط جديدة تارة فكان تقيمها قد حدد في سير التطبيق في مدى نجاح أو فشل تلك الخطط الداخلية في السياسة الاقتصادية للحكومات.

اشتمل البحث على فصلين، إذ تناول الفصل الأول الاقتصاد العراقي بين عامي ١٩٥٨-١٩٦٣ وهو متوزع على مبحثين، فقد احتوى المبحث الأول (السياسة الاقتصادية لحكومة الثورة ١٩٥٨-١٩٦٠) فيما تضمن المبحث الثاني (السياسة الاقتصادية١٩٦١ - ١٩٦٣)، أما الفصل الثاني السياسة الاقتصادية في العراق ١٩٦٣ - ١٩٦٨ العهد العارفي، متمحورًا على مبحث واحد (برنامج السياسة الاقتصادية في العهد العارفي وتطبيقاته ١٩٦٣ - ١٩٦٨).

الفصل الأول

الاقتصاد العراقي بين عامي ١٩٥٨-١٩٦٣

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية لحكومة الثورة ١٩٥٨-١٩٦٠

أولًا: سياسة الحكومة الاقتصادية ووضع الاساس بين عامي ١٩٥٨-١٩٥٩

أطاحت الثورة في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف في النظام الملكي في العراق، الذي فيه الملك فيصل الثاني ملك العراق

وعبدالاله ولي العهد، وهروب نوري السعيد رئيس الوزراء الذي لقى حتفه في اليوم التالي، إذ كانت الثورة مفاجئة للدوائر الاستعمارية[١]. والتي وصفها البعض على انها ضربة موجعة للاستعمار المتمثل في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتهديد مصالحها في المنطقة، لذلك استعدت لمجابهة الطوارئ فالأسطول الأمريكي السادس رسى أمام بيروت وخروج بعض الألاف من الجنود إلى البر، واحتلت بيروت بحجة حماية استقلال لبنان، وتوجهت قوة بريطانيا إلى الأردن واستقرت في عمان وصارت تهدد سوريا والعراق بيد أن المساعدات العسكرية التي وردت من بعض الدول وفي مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي والتأييدات السياسية، لما تردد الأمريكيون والبريطانيون التدخل لقلب النظام في كل من سوريا والعراق[٢].

كان العامل الاقتصادي من العوامل التي أدت إلى قيام ثورة ١٩٥٨ في العراق، لما كان يعانيه العراق من تخلف وجوع واستغلال الاقطاع للطبقة الفلاحية واستحواذهم على مساحات كبيرة من الاراضي وغبنهم للطبقات الفلاحية، أدى بالتالي إلى تأجيج روح الحقد لدى الكثر من فئات المجتمع[٣].

فضلًا عن أسباب أخرى تمثلت في تشكيل العراق باتفاقيات وأحلاف انعكست سلبًا على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي[٤].

(١) مجيد خدوري ،العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص٥٨.
(٢) غصون مزهر حسين، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ ، ص٣٦ .
(٣) محمد توفيق حسين، نهاية الأقطاع في العراق، دار العلم للملايين، ١٩٥٨، بيروت، ص١٩.
(٤) غصون مزهر حسين، المصدر السابق، ص٣٦ .

تبنت الحكومة العراقية الجديدة سياسة اقتصادية قائمة على ما تسمى (سياسة فك الارتباط)، كونها ركزت على تحقيق عملية فك الارتباط مع الشروط التي فرضتها معاهد الانتداب البريطاني، التي كانت تكبل الاقتصاد العراقي، فضلًا عن سعيها لفك الارتباط مع السياسات الاقتصادية للنظام الملكي التي كانت متوجهة لخدمة مصالح الاقطاعيين وكبار الملاك[١].

فقد رفض العسكريون حكام العراق الجدد تلك السياسات لأسباب سياسية صرفة ، لاعتقادهم بأنها قد صممت لخدمة المصالح الاستعمارية والاقطاعية وكانت السبب في تشوية الاقتصاد العراقي[٢].

بناءً على تلك التصورات وضع القادة الجدد نمطًا جديدًا من السياسات الاقتصادية بهدف تعزيز استقلال العراق السياسي والاقتصادي ويبشر بانطلاق عهد جديد من تخطط التنمية في العراق من خلال تبني جملة من الأسس والأهداف[٣] الآتية:

١. السعي إلى تفكيك والغاء نظام الملكية الاقطاعية للأرض بتشريع قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨، والتوزيع العادل للأراضي وتحديد سقف الملكية الأراض.

٢. فصل ارتباط الدينار العراقي الباوند الاسترليني.

٣. وضع برنامج تخطط اقتصادي متكامل.

٤. توسيع دور القطاع العام في الاقتصاد مع تشجيع القطاع الخاص.

---

(١) سالم توفيق النجفي ، التنمية الاقتصادية في العراق، مركز الدراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص٦.

(٢) المصدر نفسه ،ص٦.

(٣) المصدر نفسه ،ص٦ .

٥. منح الأولية الارتباط في القطاع الصناعي بزيادة تخصيصات القطاع الصناعي في الخطة التفصيلية المستقبلية، وزيادة رأسمال المصرف الصناعي والعمل على توفير الحماية للصناعات الوطنية انطلاقا من كون التصنع الوسيلة لتصحيح أوضاع تبعية الاقتصاد الوطني للمصالح الاجنبية.

٦. الاجتماع بالخدمات الاجتماعية في مقدمتها الصحة والتعليم[١].

٧. تفكيك أو إلغاء نظام الملكية الاقطاعية للأرض.

٨. تعميق الروابط الاقتصادية مع البلدان العربية[٢].

قرر النظام الجديد إلغاء مجلس الأعمار وشكل عوضًا عنه لجنة وزارية مؤقتة، إذ أكدت اللجنة استمرارها بتنفيذ برنامج المجلس بتخطي وقيده لغاية قيام الحكومة بأعداد خطة جديدة واعادة النظر في الهياكل المؤسسية للتخطيط والتنفيذ، كما حرصت وزارة المالية في العهد الجمهوري على تأمين المال اللازم للخدمات والمشاريع الحيوية ، فزيدت الاعتمادات التي كانت مخصصة في ميزانية ١٩٥٨ المالية خلال المدة من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى نهأية السنة المالية[٣].

ثانيا: التوجه الاقتصادي لحكومة ١٩٥٨ على الصعيد الداخلي والخارجي

- الخطة الاقتصادية المؤقتة ١٩٥٩:

ففي عام ١٩٥٩ وضعت الحكومة العراقية الجديدة خطة اقتصادية مؤقتة كانت

(١) سالم توفيق النجفي، المصدر السابق، ص٧.

(٢) عاصم حاكم عباس الجبوري وفلاح مجيد حسون العارضي، موازنة المعارف في العراق في العهد الجمهوري وآثارها التنموية ١٩٥٨-١٩٦٨، بحث منشور في مجلة بابل ، مركز الدراسات الانسانية، المجلد ٦، العدد ٣، ٢٠١٣، ص١٢٤ .

(٣) عاصم حاكم عباس، المصدر السابق، ص١٢٤.

تهدف بالدرجة الاساسية إلى تصفية وإصلاح الوضع السيء الذي خلفه مجلس ووزارة الإعمار ومن أبرزها:

١. إكمال المشاريع التي بوشر بتنفيذها ولم تكتمل ، وإعادة دراسة المشاريع المشكوك في صحة دراستها، وتحديد سنوات تنفيذها.

٢. هدف الخطة هو تحقيق أكبر قدر ممكن من تشغيل الأيدي العاملة.

٣. تشجيع القطاع الخاص على استثمار رؤوس الأموال في مشاريع الخطة.

٤. رفع مستوى المعيشة، وإعادة توزيع الدخل القومي بغض النظر عن عائدات النفط[١].

٥. وضع أسس الاستقلال الاقتصادي، بتخليصه من التبعية الاقتصادية من جهة وتحريره من تبعية المنتوج الرئيسي الواحد وهو النفط من جهة ثانية عن طريق تنويع ركائز الاقتصاد واستثمار أكبر حجم ممكن في ميدان الصناعة والزراعة[٢].

ولقد صدرت هذه الخطة عن وزارة التخطيط بموجب قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم (١٨١) لسنة ١٩٥٩ إذ تم تخصيص (٣٩٢٫٢) مليون دينار عراقي تنفق خلال الفترة ١٩٥٩ – ١٩٦٠ – ١٩٦١ لتغطية نفقات مشاريع هذه الخطة، وقد بوشر بالأنفاق في كانون الثاني ١٩٦٠، وأنتهى الصرف بموجبها في ١٧ كانون الأول ١٩٦١، وكان المصدر الرئيسي لتمويل هذه الخطة (٥٠٪) من عوائد النفط المستحقة للدولة[٣].

(١) فائز شاكر أحمد، النمو الاقتصادي المتوازن وخطط التنمية الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد، ١٩٧٨، ص٧٥.

(٢) هشام متولي ، اقتصاديات القطر العراقي، دمشق، ١٩٧٤، ص١٤٩.

(٣) غصون مزهر حسين، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص١٧٥-١٧٦.

وقد بلغت النفقات الفعلية للخطة خلال فترة تنفيذها (١٠٨٫٤) مليون دينار، في حين كانت الإيرادات الفعلية (١٠١٫٠) مليون دينار، أي إن الخطة أسفرت عن عجز قدرة ٧٫٤ مليون دينار[١].

وقد تباين تخصيصات القطاعات الاقتصادية المختلفة في أطار الخطة الاقتصادية المؤقتة، إذ خصص الزراعي (٤٧٫٩) مليون دينار بما يعادل (١٤٫٨٪) من مجموع التخصيصات، وكانت حصة القطاع الصناعي (٨ ٫٤٨) مليون دينار بما يعادل (١٥٪)، أما تخصيصات كل من قطاع النقل والمواصلات (١٠٠٫٨) أي إن (١٫٣١٪) وتخصيصات المباني ولأسكان (١٢٧) مليون دينار بما يعادل (١٫٣٩٪)[٢]. لقد بلغت كفاءة تنفيذ هذه الخطة (١٫٣٣٪) وهي نسبة واطئة في حين بلغت نسبة التخلف (٩٫٦٦٪) وهي نسبة مرتفعة، كما أن نسبة تنفيذ كل قطاع متفاوتة، فأعلى نسبة التنفيذ في القطاع الزراعي (٣٫٤٪) يليه القطاع الصناعي (٩٫٣٥٪) ثم قطاع المباني والخدمات وقطاع النقل والمواصلات (٢٤٫٩٪)، وأنصبت أغلب مصروفات القطاع الزراعي على مشاريع الخزن الري والبزل ومشاريع تكميلية، في حين أهمل قانون الاصلاح الزراعي ولم يصرف عملية سوى (٥٩٥) الف دينار مؤلفة نسبة (٢٫٨٪) من مجموع مصروفات هذا قطاع، أما بالنسبة لمصروفات القطاع الصناعي فقد استأثرت مشاريع الطاقة الكهربائية بـــ (٦٧٪) من مجموع مصروفات هذا القطاع[٣].

إن الخطة الاقتصادية المؤقتة كانت غير تفصيلية، أي أنها لم تعتمد المعايير الحقيقية

---

(١) المصدر نفسه، ص١٧٦.

(٢) سعيد عبود السامرائي، التطور الاقتصادي الحديث في العراق، مطبعة القضاء، النجف، ١٩٧٧، ص١٠٢.

(٣) غصون مزهر حسين، المصدر السابق، ص١٧٦.

على أساس المنهاج الاقتصادي الجديد الذي يقوم على فك التبعة الاقتصادية، فضلًا على أن هذه الخطة لم تحتوي على جدولة أو بيانات اقتصادية تقوم بتوزيع حقيقي بين القطاعات ربما لأنَّ الحكومة الجديدة لم تضع إحصائية عامة، ولهذا نلاحظ ان العجز بين الدخل والانفاق تواجد هذه الخطة، أي بمعنى خلوها من المعايير الاقتصادية المتبعة في كل الأنظمة.

ثانيًا: التوجيهات الاقتصادية الخارجية وعقد الاتفاقيات بين عامي (١٩٥٩-١٩٦٠) تعد من أهم الاجراءات السياسية - الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة العراقية بعد ثورة ١٩٥٨، وكان لها تأثير عميق على الخطط الصناعية اللاحقة هي إبرام اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والفني مع عدد من الدول الاشتراكية، والتي تضمنت تنفيذ بعض المشروعات الصناعية عن طريق منتج القروض ذات الشروط المسيرة .

١- اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفياتي.

تعد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفياتي الموقعة في ١٦/ آذار / ١٩٥٩ من أهم الاتفاقيات التي عقدتها حكومة العراق تضمنت تلك الاتفاقية منح العراق قرضًا بمبلغ (٥٥٠) مليون روبل ويعادل (٦١٨) مليون دولار أمريكي، بفائدة سنوية قدرها ٢٫٥٪ لتنفيذ عدد من المشروعات الصناعية، وهذه المشروعات هي:

- معمل الفولاذ من أنقاض الحديد بسعة (٥) الالف السنة من الامونيا من الانابيب الحديدية.
- معمل الأسمدة النتروجية سبعة ٦٫٠٠٠ طن.
- معمل الكبريت الحبانية بسعة أقصاها ١١٠ طن
- معمل اللوازم والعدد الكهربائية بطاقة إنتاجية سنوية قدرها (١٠٠) محولة

كهربائية بطاقة (١٠٠٠) كيلو واط و (٥٠٠٠) محولة بطاقة ١ كيلو واط.

- معمل المصابيح الكهربائية بسعة (١٥) مليون مصباح.
- معمل أنتاج المعدات والمكائن الزراعية وقطع غيار بطاقة إنتاجية.
- ٣٠٠٠ ماكنة زراعية[١].
- معمل الزجاج لصنع القناني والعلب والمصنوعات الزجاجية وزجاج النوافذ بطاقة إنتاجية قدرها (٨٣) طن.
- معمل المنسوجات القطنية بسعة (٦٠) الف مغزل بالإضافة إلى مكائن النسيج والتكملة
- معمل المنسوجات الصوفية لصنع (٢٠١٧) مليون متر مرجع.
- معمل الخياطة ب (١٣٠) ماكنة.
- معمل لحياكة تريكو لصنع ٦ ملايين زوج من الجوارب.
- أعمال مسح جيولوجي ومغناطيسي وأعمال سيميكية مع مركز لتصليح الأجهزة.
- معمل لتحضير وتعليب الخضروات والفواكه واللحوم[٢].

كما تضمنت الاتفاقية دراسة عدد من المشاريع وأهمها معمل الصودا الحاوية وتحويل الكلور إلى مساحيق (القاصر) فضلًا عن معمل تصليح السفن النهرية.

تبعت الاتفاقية الأساسية عدة اتفاقيات وهي:

أ- اتفاقية المساعدات الفنية مع الاتحاد السوفياتي لمركز التدريب الموقعة في ٢٧ / ١٢ / ١٩٥٩، لتنظيم مراكز التدريب الفني والمهني.

---

(١) اتفاقية التعاون الاقتصادي، جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٤٧ في ٢٩/ ٣/ ١٩٥٩ نقلا عن صباح كجه جي، التخطيط الصناعي في العراق ١٩٢١-١٩٨٠، ص١٤٠.

(٢) المصدر نفسه، ص١٤٦.

ب- اتفاقية الصناعات الدفاعية مع الاتحاد السوفياتي الموقعة في ٢٢/ ١١ / ١٩٥٩[١].

ج- اتفاقية التعاون الاقتصادي والعملي والفني مع بولونيا، وقعت هذه الاتفاقية بتاريخ ١/ ١/ ١٩٠٩، الخاصة بالتعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين العراق بولونيا، نصت على تبادل الوثائق العلمية والفنية وابعاد المستشارين وناضري العمال الصناعين للتدريب في المصانع والمعامل البولونية، وقد حددت الاتفاقية بالمجلات الصناعية للتعاون بما يأتي:

أ. صناعة السكر وزراعة بنجر السكر وصناعة النسيج، وصناعة مواد البناء تخطيط وتشيد المصانع الجديدة، التخطيط الاقتصادي[٢].

ب. اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع چكوسلوفاكيا، وقعت الاتفاقية في ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٠، وقد تضمنت منح العراق اعتمادًا إلى حد (١٢) مليون بأون أسترليني لغرض تحويل تكاليف الدراسة وعقود التجهيز للمكائن والمعدات ونصبها وتشغيلها، فضلًا عن كلف التدريب للأخصائيين العراقيين، وقد شملت هذه الاتفاقية:

- مصفى نفط البصرة (مصفى الدهون) معمل سراميك الرمادي، ومحطات توليد كهربائية[٣]. على الرغم من هذه الاتفاقية كان لها دور كبير في الجانب الاقتصادي والتي وقعت مع بعض الدول الاشتراكية غير العربية إلا أن بعضها أصابها الفتور وربما تأخر العمل بها فترة من الزمن لاسيما مع الاتحاد السوفيتي بسبب اكتفاء العلاقة ما بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٦٢ بسبب سوء العلاقة بين عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي العراقي، إلا أن ذلك لم يمنع موسكو من الاستقرار في التعاون العسكري والاقتصادي

(١) الوقائع العراقية ٢٧/ ١٢/ ١٩٥٩، صباح كجه جي، ص١٤٢.
(٢) المصدر نفسه، ص١٤٥.
(٣) المصدر نفسه، ص١٤٠-١٤٦.

مع بغداد، إلا أنها ساءت مع مجيء حزب البعث إلى السلطة عام ١٩٦٣[١].

المبحث الثاني

السياسة الاقتصادية ١٩٦١-١٩٦٣

أولًا: الخطة الاقتصادية (١٩٦١-١٩٦٣):

قامت الحكومة العراقية في ١٨ تشرين الأول ١٩٦١ بتشريع قانون الخطة الاقتصادية رقم (٧٠) لسنة ١٩٧١، إذ اعتمدت الحكومة مبلغ (٥٦٦٫٣) مليون يوزع على القطاعات[٢]. وتعتمد في نسبة الإيرادات الحكومية المستحصلة من عوائد النفط نسبة ٣١٥٫٨ مليون، إيرادات المصالح الحكومية بنسبة ٢٢٫٨، القروض الاجنبية بنسبة ٧٧٫٢ مليون[٣].

ويبلغ الفرق بين تخصيصات الخطة وإيراداتها (١٤٢٫٥) مليون دينار لذا فأن الخطة نظمت بعجز قدره (١٤٢٫٥) مليون وهذا العجز الكبير أثر بشكل واضح في عملية تنفيذ الخطة، إذ كانت المخصصة اكثر من الإيرادات المتوقعة وعند التنفيذ لم تستطيع الجهات المسؤولة أنفاق المبالغ المخصصة بسبب تلكؤ في تنفيذ المشروعات الأمر الذي أدى إلى أن تكون النفقات أقل من المبالغ المخصصة في جميع القطاعات الاقتصادية. والملاحظ أن هذه الخطة أهتمت بالقطاع الصناعي وإعطاءه الأولوية في الأهمية، في حين لم ينل القطاع الزراعي إلا المرتبة الأخيرة في الأهمية ويعود ذلك إلى أن الدولة اعتبرت القطاع الصناعي هو الركيزة الأساسية في النهوض باقتصاد العراق

(١) عبدالله عبد الأمير، الاتحاد السوفييتي والعراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٦.
(٢) جلال عبد الرزاق المهدي، تطور النفقات العامة في العراق خلال الفترة ١٩٣٩-١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الادارة والاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٣، ص٢٤.
(٣) غصون مزهر حسين، المصدر السابق، ص١٧٦.

سرعة لتعويض سنوات التخلف والفقر[١].

وحددت أهداف الخطة الاقتصادية بتحقيق ارتفاع مستوى المعيشة بزيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة (٨٪).

وقد جرت عدة مفاوضات بين الحكومة العراقية وممثلي الشركات وقد ترأس الجانب العراقي محمد حديد وزير المالية ، وبدأت جولة المفاوضات من كانون الثاني ١٩٥٩، إذ أعلن الجانب العراقي عن مطالبتها بدخول العمل مع الشركات النفطية بهدف زيادة المنفعة ومطالبته أيضًا الشركات بتوسيع الإنتاج والتصدير، بيد ان الشركات أعلنوا ان برنامج التوسيع يخضع لأحوال السوق العالمية[٢].

بعد انقطاع المفاوضات بين الجانبين أعلنت وزارة النفط العراقية في١٠ نيسان ١٩٦٠ في بيان المطالب الأساسية أو القضايا الواجب حلها مع الشركات النفطية، كما كشف البيان أسلوب الحكومة في التعامل مع الشركات، إذ ((إن الحكومة بادرت إلى دعوه ممثلي شركات النفط في ٢٠آب ١٩٥٨ وإيجاد حل عادل للخلافات القائمة، وقد أستمرت المفاوضات ولم تنقطع بين الطرفين على الرغم من تعنت الشركات حوال ثلاث سنوات عقد خلالها ٢٨ اجتماعًا، مع مقابلات أخرى غيرها، إذ تبين نتيجتها أن شركات النفط مازالت تفكر بنفس العقلية التعسفية الاحتكارية التي دأبت على التفكير بها منذ حصلت على امتيازاتها في العهد المباد، ولم تزل غير مدركة لتطور وضع العراق وغير مدركة لحقوق الشعب العادلة))[٣].

كانت سياسة الحكومة العراقية تجاه الشركات هو عدم التنازل عن حقوق العراق

(١) المصدر نفسه، ص١٧٦.

(٢) عبد اللطيف الشواف، حول قضية النفط في العراق، المكتبة العصرية، بيروت، ص٨-٩.

(٣) غصون مزهر حسين، المصدر السابق، ص١٤٨ .

النفطية والتي عبر عنها عبد الكريم قاسم بقوله: (لأيمكن للشركات النفطية بعد الآن التلاعب بمقدرات العراق والتفريط بحقوقه)[١].

ثانيًا: سياسة الحكومة النفطية (١٩٦١-١٩٦٣):

أخذت أهمية النفط جانب كبير لدى الحكومة العراقية ، تجلى ذلك في خطاب الزعيم عبد الكريم قاسم في ١٨ تموز ١٩٥٨ ، بقوله نظرًا لأهمية النفط بالنسبة إلى اقتصاد العالم فأن الحكومة العراقية تعلن رغبتها في استمرار تصديره إلى الأسواق العالمية، وتحافظ على التزاماتها لجميع الفرقاء المعنين، وقد اتخذت الإجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق النفط ومنشأتها[٢]. بيد أن بعد فترة قامت الحكومة بدراسة مستفيضة لأحكام الامتيازات والمشاكل الناجمة عن تطبيقها، وتم التوصل إلى تحديد القضايا التي ينبغي حلها وهي القضايا الآتية:

١. احتساب كلفة الإنتاج والعناصر التي تتألف منها.
٢. طريقة تعيين الأسعار التي تحتسب بموجبها عوائد العراق من النفط.
٣. إلغاء الخصم الذي تتقاضاه الشركات.
٤. تعيين المدراء العراقيين وأشراكهم في مجالس الإدارات وإشراف الحكومة على مصاريف الشركات.
٥. تنازل الشركات عن الغاز الطبيعي الفائض عن حاجة والحقول النفطية وحقول الغاز الأخرى.
٦. تعريف وظائف الشركات الأخرى تدريجيًا.
٧. تخلي الشركات عن الأراضي غير المستثمرة تمهيدًا لاستفادة العراق منها.

(١) المصدر نفسه، ص٩.
(٢) غصون مزهر حسين، المصدر السابق، ص١٤٦ .

٨. ضمان استخدام الناقلات العراقية في نقل النفط العراقي.

٩. وجوب زيادة حصة العراق عن عوائد النفط.

١٠. دفع العوائد بعملة قابلة للتحويل تضمن مصلحة العراق[١].

قطعت المفاوضات في نيسان ١٩٦١ ولم تبدي الشركات رغبتها بالتوصل إلى حلول مقبولة فيما يخص التخلي عن الاراضي غير المستثمر وقضية تعيين الأسعار بموافقة الحكومة وقضية التخلي عن الغاز الطبيعي أو استغلاله وعدم حرقة وقضية زيادة الحكومة من العائدات[٢].

وقبل هذا حاول العراق تقوية مركز المفاوضات ذلك في تأسيس منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) فأجتمع وزراء النفط والسعودية والكويت وفنزويلا وإيران في بغداد في شهر أيلول ١٩٦٠ وأعلنوا تأسيس المنظمة وتعهدوا بمطالبة الشركات بأن أي تخفيض في الاسعار يجب اعلام المنظمة[٣].

استؤنفت المفاوضات بين الحكومة والشركات التي بدأت من يوم ٢٤ أب ١٩٦١ بواقع ثلاث اجتماعات، وكان الاجتماع الثالث يوم ٢٨ أب ١٩٦١، إذ طلب ممثل وفد الشركات اعطاء مهلة ثلاثة – أربعة أسابيع ليتسنى له العودة إلى لندن لدراسة مطاليب الحكومة النهائية والتي تتضمن:

١- تعيين عضو في مجلس أدارة شركة نفط العراق في لندن.

---

(١) المصدر نفسه، ص١٤٦-١٤٧ .

(٢) جواد العطار، تاريخ النفط في الشرق الأوسط، ١٩٠١-١٩٢٧، دار الأهلية للنشر، بيروت، ١٩٧٧ ،ص١٢٩.

(٣) خليل أبراهيم حسين، اللغز المحير (عبدالكريم قاسم)، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠، ص٣١٥.

٢- طلبت حكومة العراق شراء ٢٠٪ في شركة نفط العراق.

٣- زيادة العوائد للعراق من الأرباح بأكثر ٥٠٪.

وفي تشرين الأول استؤنفت أيضًا، والتي أظهرت في الشركات وجهة نظرها بعدم قبلية طلبات الحكومة متذرعة بمعاير واهية لأيمكن الأخذ بنظر ما تضمنه من مغالطات وادعاءات لا تنطلي على المفاوض العراقي[١].

وبذلك توقفت كل المفاوضات وقامت الحكومة بخطوة مهمة إلا وهي تشريع قانون رقم (٨٠) لعام ١٩٦١ والذي جعل من كل الرواسب النفطية في الأراضي المستوردة من الشركات احتياطًا قوميًا للعراق[٢].

كان موقف الشركات النفطية هو قيامها بشن حملة إسلامية كبيرة كما طالبت الشركات في كانون الثاني ١٩٦٢ بإحالة قضية حل النزاع إلى التحكم بحجة عدم أحقية أحد الاطراف المتقاعدين أن يقوم على حدة باتخاذ التدابير التي اتخذتها الحكومة في تعديل النصوص الواردة في الاتفاقيات الامتيازية[٣]. كما قامت بعدة ممارسات منها التلاعب بالسياسة الانتاجية كان من شانها تجميد المعدلات في تلك المرحلة وتعويضها من مناطق اخرى، فضلًا عن تجميد الاستثمارات في القطاع النفطي، محاربة العراق على اقامة الاستثمار المباشر، لاسيما أن الحكومة العراقية انتزعت من الشركات (٩٩٫٥) من مجموع الاراضي التي كانت بحوزتها ووضعت تحت تصرف الحكومة العراقية، في تشرين الأول ١٩٦٢ نشرت الحكومة مسودة قانون ينص على تأسيس شركة نفط

(١) غصون مزهر حسين، المصدر السابق، ص١٥١.

(٢) طارق محمود شكر، اقتصاد النفط العراقي، مطبعة الادارة المحلية، بغداد، ١٩٧٨، ص٤١.

(٣) غصون مزهر حسين، المصدر السابق، ص١٥٧-١٥٨.

وطنية تابعة للدولة العراقية[1].

وبعد نجاح حركة الثامن عشر من تشرين الثاني عام ١٩٦٣ في العراق، باشرت الحكومة العراقية الجديدة العمل لقبول المساعدات لرفع المستوى المعايشي ولبناء التنمية الاقتصادية العراقية بالشكل الصحيح، وهذا ما أكد علية طاهر يحيى في منهاج وزاته، فعملت الحكومة على جلب رؤوس الاموال الاجنبية إلى العراق، بعد ان كانت تردد في العمل بالعراق لكثرة القوانين الصادرة سابقًا، ولجعل الشركات تطمئن إصدار البنك المركز في العراق في شباط ١٩٦٤، أمرًا جعل بموجبة نسبة أرباح رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة التي تحول إلى خارج العراق بنسبة ٢٠٪، أما الباقي فيستثمر في العراق، وقررت الحكومة العراقية توقيع اتفاقية لاستثمار رؤوس أموال امريكية وتشكيل لجنة اقتصادية في نيسان ١٩٦٤ لتنمية الاقتصاد العراقي[2].

الفصل الثاني

السياسة الاقتصادية في العراق (١٩٦٣-١٩٦٨) العهد العارفي

المبحث الأول: برنامج السياسية الاقتصادية في العهد العارفي وتطبيقاته ١٩٦٣-١٩٦٨ شهدت الفترة (١٩٦٣-١٩٦٨) حالة خطرة من الاضطراب السياسي في العراق وفي المنطقة العربية عموما، إذ شهد العراق من التغيرات المفاجئة والعنيفة في الحكومة والقيادة، وحرمت تلك الظروف خطط التنمية من الاستمرارية والاستقرار الضرورتين لرفع معدلات تنفيذ أهداف الخطة ونجم عن ذلك أخفاق خطط التنمية

(١) المصدر السابق، ص١٥٨.

(٢) سنان صادق حسين الزبيدي، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق في عهد الرئيسي عبد السلام عارف ١٩٦٣-١٩٦٦، مكتبة مصر، دار المرتضى بغداد، ط١، ٢٠٠٩، ص ٢٢٠-٢٢١.

في تحقيق اهدافها وتفاقم هذا القصور بمرور الزمن مع استمرارية ظروف الاضطراب الساسي، وتميز قادة انقلاب شباط ١٩٦٣ بافتقار للرؤيا الاقتصادية الواضحة وغياب البرنامج المحدد للتنمية، ونظرا لضرورة قيام الحكومة وغياب الاعتيادية اضطروا إلى الاستمرار بتنفيذ الخطة الاقتصادية التفصيلية (١٩٦١-١٩٦٥)، إلى أنَّ تم صياغة خطة خمسية جديدة للفترة ١٩٦٥-١٩٦٥، أما العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي فقد أنعكس الجانب السياسي على الاقتصادي، إذ أن خروشوف لم يكن على قناعة بشخصية عبد السلام محمد عارف، ففي اثناء زيارته لمصر عام ١٩٦٤، بينما كان يصعد خروشوف إلى ظهر الباخرة الراسية في ميناء (برنس) وجد عبد الناصر وبن بيلا وعبد السلام عارف في انتظاره على ظهرها، فصافح جمال عبد الناصر واحمد بن بيلا، ثم سحب يده قائلا لعبد السلام عارف أنه لا يستطيع ان يصافح الأيدي الملوثة بدماء الشيوعين في العراق[1].

ويبدو أن سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه العراق مرت بعدة مراحل فقبل ثورة تموز ١٩٥٨ كانت غير ودية، إذ كان السوفيت ينظرون لحكومة العراق بأنها حكومة رجعية وعميلة للغرب، فضلًا عن اعتبارها أهم اقطاب حلف بغداد الذي عده السوفيت أحد الاحلاف التي تسعى الغرب من خلاله استكمال تطويق الاتحاد السوفيتي، أما بعد ثورة ١٩٥٨ مجيئ عبد الكريم قاسم على رأس السلطة فإن السوفيت سعوا إلى اصدار عدد من البيانات والتصريحات التي توحي بانهم بجانب الحكومة الجديدة، وذلك لاستقطابها إلى جانبهم ومنع عودة النفوذ الغربي إلى هذا البلد وبعد زوال حكم قاسم فإن القادة السوفيت وعلى رأسهم خرشوف لم يرغبوا بتعزيز العلاقات مع الحكومة

(١) إسراء عيلان واخرون، سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية، دار التقدم، موسكو، (د،ت)، ص ١٨٩.

العراقية، بسبب تصفية المئات من اعضاء الحزب الشيوعي العراقي[١].

أما على الصعيد العربي، فكان من ضمن أهداف السياسة الاقتصادية هو تعزيز التبادل التجاري مع الدول العربية من خلال اسهامه بتأسيس السوق المشتركة بعد القرار الذي اصدرته الجامعة العربية ١٣/ اب ١٩٦٤، وكان من ضمن أهدافه هو حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية التبادل السلعي وحرية الاقامة والعمل وحرية الترانزيت واستعمال الموانئ، فقد نص قرار أنشائه على إجراء تخفيضات جمركية وإعفاء السلع من القيود بصورة تدريجية وعلى مراحل، فضلا عن التخفيضات الممنوحة بموجب اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت[٢].

أما على الصعيد الداخلي فقد نص الدستور المؤقت الصادر عام ١٩٦٤ على تبني الاشتراكية كنظام اقتصادي واجتماعي للدولة، إذ جاء في مادته الأولى الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية اشتراكية تستمد ديمقراطيتها واشتراكيتها من التراث العربي وروح الإسلام، والشعب العراقي في جزء من الامة العربية، هدفه الوحدة العربية الشاملة، وتلتزم الحكومة بالعمل على تحقيقها في أقرب وقت ممكن، مبتدئة بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة[٣].

قامت الحكومة بتطبيق برنامجها بإصدار مجموعة من القوانين الخاصة بالتأميم على غرار قرارات التأميم المعلنة في الجمهورية العربية المتحدة وتنفيذاً لما جاء في الدستور العراقي المؤقت على تبني الاشتراكية كنظام الاقتصادي واجتماعي في للدولة، إذ

(١) محمد حسين هيكل، سنوات الغليان (حرب الثلاثين سنة)، ج١، القاهرة، ١٩٨٨، ص٧٥٥.
(٢) جواد هاشم وآخرون، تقسيم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠-١٩٧٠،ج٢، بغداد ١٩٧، ص٤٨.
(٣) غصون مزهر حسين، المصدر السابق، ص ٢٤٣.

صدرت مجموعة من القوانين الخاصة بالتأميم، إذ كان من الأسباب الموجبة لصدورها هو ان الدولة استهدفت (توضيح سياستها الاقتصادية ورسم الحدود الواضحة بين القطاع الخاص لكي تقضي على القلق الذي رافق النشاط الاقتصادي في تلك الفترة[١].

وبموجب القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٨٦٤ فقد أسهمت جميع الشركات التأمين والمصارف التجارية (محلية، أجنبية) ونتيجة لذلك أصبح القطاع المصرفي في العراق بأكمله قطاعًا عامًا، وضع تحت اشراف المؤسسة العامة للمصارف، كما شمل التأميم القطاع التجاري، فضلًا عن التأميم العديد من القطاعات الصناعية التي شملتها قوانين رقم (١٠١) لسنة ١٩٦٤ ولحقت للسيطرة والاشراف الاقتصادي للحكومة، كما صدر قانون رقم (١٠٢) والذي ينص على إسهام الموظفين في مجالس إدارة بعض الشركات الصناعية[٢].

ولقد هاجم د. مجيد خدوري القرارات وأعدها سبب في فشل الاقتصادي العراقي، إذ يقول: ((إن التأميم أدى إلى سحب رؤوس الأموال الاجنبية إلى الخارج وإلى انخفاض ملحوظ في الانتاج مما أوجب استراد السلع بكميات متزايدة، كما أدى فقدان الخبراء الفنيين والموظفين المتمرسين الذين يستطيعون إدارة الشركات والمؤسسات إلى التأثير في فاعليتها، ويبدو أن بعضهم كان يتوقع مثل هذه النتائج محذرا الحكومة من انخفاض محتمل في الإنتاج، بيد أن الحكومة لم تأبه لتحذيرهم؛ لأنها كانت مندفعة لاعتبارات سياسية وعقائدية وليس لاعتبارات اقتصادية[٣].

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٤٢ -٢٤٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٧ .

(٣) جميل هاشم الكاظمي، حقيقة الأوضاع المالية النقدية في العراق، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٧، ص٧٠٦.

ملت الخطة الاقتصادية ١٩٦١-١٩٦٥ التي اتصفت بأنها كانت اكثر شمولاً من الخطة السابقة، إذ بلغت تخصيصاتها (٦٦٨) مليون دينار عراقي، وقد أخذت الجوانب الاقتصادية بنظرة كلية، وحاولت تنظيم مجموع الاستثمارات العامة والخاصة ودراسة توزيعها، كما أنها اخذت بعين الاعتبار أيجاد توازن بين مجموع الانفاق وبين نسبة تزيد الطاقة الانتاجية عن طريق القطاع الزراعي نسبة مئوية قدرها (٥٧٪) وتنمية القطاع الصناعي بنسبة (١٢٪)[١].

بذلت جهود حثيثة لإنجاح هذه الخطة، بيد إنها فشلت في تحقيق الأهداف المرسومة، ولعل من الأسباب التي يمكن أن يعزى اليها الفشل عدم وجود التنسيق بين مجلس التخطيط الاقتصادي ومجلس التخطيط للتربية والتنمية الاجتماعية الذي انشأ عام ١٩٦٤، إذ إن مجلس التخطيط الاقتصادي لم يمارس صلاحياته الممنوحة له قانونا في ابداء أي في السياسة المالية والنقدية والضريبة للدولة والإسهام في وضع الميزانية العامة وقد تمثل الفشل في عام أمكانية أنجاز نسبة كبيرة من مشروعات الخطة في وقتها المحدد، وهذا معناه عدم الاستفادة من مردودات هذه المشاريع المتوقع الحصول عليها[٢].

(١) المصدر نفسه، ص١٨١.

(٢) رواية عبد الرحيم، معدلات النمو الاجمالية والقطاعية في التخطيط العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص٥٧.

الخاتمة

استعرضنا في الدراسة السياسة الاقتصادية للعراق بين عامي ١٩٥٨-١٩٦٨ وعند النظرة الواقعية والتطبيق العملي بعد ثورة ١٩٥٨ نجد أن الحكومة الجديدة استهلت حكمها بأطلاق مجموعة من القوانين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفيما يتعلق في موضوع دراستنا نجد ان المسألة الاقتصادية لم يطرأ علية تغير جذري وذلك لان الحكومة الجديدة على الرغم من وضعها سياسية اقتصادية بدأت بخطة التنمية وانتهت تشريعات نفطية إلا أنها لم يلحظ عليها أي تقدم بسبب عد اعتماد العراق على ركائز اقتصادية متينة وهذا ما انعكس على الواقع الاقتصادي، فضلًا عن الظروف السياسية التي طرأت في تلك المرحلة، قد انعكست بشكل سلبي كذلك الخطط التنموية لم تعالج بالشكل الصحيح الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

أما فيما يخص النفط الذي هو ركزة العراق الاقتصادية فهو أيضًا كانت له انعكاسات سلبية بفعل التبعية الاقتصادية وهذا ملموس من الناحية العلمية في كيفية كانت ردة فعل الشركات النفطية المتلاعبة في السياسات الانتاجية وحتى الحكومة العراقية أرادت ضرب مصالح تلك الشركات إلا أنها لم تأخذ بالحسبان الدور التقني وكذلك نقص الخبرات الفنية والروتين الإداري والكارتل النفط العالمي انعكس أيضًا على السياسة الاقتصادية بمعنى أن القانون رقم (٨٠) قد افرغ من محتواه الحقيقي، كانت هذه القضايا المجتمعية والأشكال السياسية قد أطاح بهذه الحقوق وسياستها الاقتصادية، وإن عملت الحكومة الجديدة في بعض جوانب الخطة التنموية.

ومما زاد من تعقيدات السياسية الاقتصادية هو أنتهاج الحكومة بعد ١٩٦٣ سياسة اشتراكية أي تحول تام بشكل ما يتعلق بالقضايا الاقتصادية، وهذا بدورة أدى إلى عدم

التطور من جهة أي يعني البرنامج محدود بأطر معينه وسحب رؤوس الأموال إلى الخارج من جهة أخرى، فكانت لتلك الاجراءات نتائجها السلبية ، وقد أستمر هذا الحال حتى العهد العارفي الثاني ١٩٦٦-١٩٦٨ على الرغم من إحاطة الخط بالشمولية، إلا أن ترجمتها إلى أرض الواقع كان عكس ما كان مخطط.

المصادر والمراجع

١. اتفاقية التعاون الاقتصادي، جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٤٧ في ٢٩/ ٣/ ١٩٥٩ نقلا عن صباح كجه جي، التخطيط الصناعي في العراق ١٩٢١-١٩٨٠.

٢. إسراء عيلان واخرون، سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية، دار التقدم، موسكو، (د،ت).

٣. الوقائع العراقية ٢٧/ ١٢/ ١٩٥٩، صباح كجه جي.

٤. جلال عبد الرزاق المهدي، تطور النفقات العامة في العراق خلال الفترة ١٩٣٩-١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الادارة والاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٣.

٥. جميل هاشم الكاظمي، حقيقة الأوضاع المالية النقدية في العراق، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٧.

٦. جواد العطار، تاريخ النفط في الشرق الأوسط، ١٩٠١-١٩٢٧، دار الأهلية للنشر، بيروت، ١٩٧٧.

٧. جواد هاشم وآخرون، تقسيم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠-١٩٧٠،ج٢، بغداد ١٩٧.

٨. خليل أبراهيم حسين، اللغز المحير (عبدالكريم قاسم)، دار الحرية للطباعة،

بغداد، ١٩٩٠.

٩. رواية عبد الرحيم، معدلات النمو الاجمالية والقطاعية في التخطيط العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

١٠. سالم توفيق النجفي ، التنمية الاقتصادية في العراق، مركز الدراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

١١. سنان صادق حسين الزبيدي، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق في عهد الرئيسي عبد السلام عارف ١٩٦٣-١٩٦٦، مكتبة مصر، دار المرتضى بغداد، ط١، ٢٠٠٩.

١٢. طارق محمود شكر، اقتصاد النفط العراقي، مطبعة الادارة المحلية، بغداد، ١٩٧٨.

١٣. عاصم حاكم عباس الجبوري وفلاح مجيد حسون العارضي، موازنة المعارف في العراق في العهد الجمهوري وآثارها التنموية ١٩٥٨-١٩٦٨، بحث منشور في مجلة بابل، مركز الدراسات الانسانية، المجلد ٦، العدد ٣، ٢٠١٣.

١٤. عبد اللطيف الشواف، حول قضية النفط في العراق، المكتبة العصرية، بيروت.

١٥. عبدالله عبد الأمير، الاتحاد السوفييتي والعراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٦.

١٦. غصون مزهر حسين، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

١٧. غصون مزهر حسين، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

١٨. فائز شاكر أحمد، النمو الاقتصادي المتوازن وخطط التنمية الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد، ١٩٧٨.

١٩. مجيد خدوري ،العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤.
٢٠. محمد توفيق حسين، نهاية الأقطاع في العراق، دار العلم للملايين، ١٩٥٨، بيروت.
٢١. محمد حسين هيكل، سنوات الغليان (حرب الثلاثين سنة)، ج١، القاهرة، ١٩٨٨.
٢٢. هشام متولي، اقتصاديات القطر العراقي، دمشق، ١٩٧٤.
٢٣. سعيد عبود السامرائي، التطور الاقتصادي الحديث في العراق، مطبعة القضاء، النجف، ١٩٧٧.